

سلسلة النصيحة الذهبية للعودة إلى السلفية ١٧

السبل العظمى

لِرُزْلَةٍ: «عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَابِرِيِّ» مِنَ الْأَرْضِ

لِرَمْيِهِ صَحَابَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِالضَّلَاكِ



تَأَلَّفَ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الجعدي الأديبي

حفظه الله وعلمه

مكتبة
أهل البيت

السُّبْحَانُ

لِرَوَّلَةِ: «عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَابِرِيِّ» مِنَ الْأَرْضِ

لِرَوْمِيهِ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالضَّلَاكِ

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٤٢ هـ ٢٠٢١ م



مكتبة
أهل الحديث
مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@
البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سلسلة التصيحة الذهبيّة للعودة إلى السلفيّة ١٧

البركة

لزلزلة: «عبيد بن عبد الله الجابري» من الأرض

لرؤيه صحابة النبي ﷺ بالضلّال

ويليه:

فتاوى العلماء في الردّ على: «عبيد الجابري» في تنقّصه صحابة النبي ﷺ

وهو: العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ.

والعلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، والعلامة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان.

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوري بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمدي

حفظه الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتباع:

«الفرقة الربيعية»

وتنقصهم صحابة رسول الله ﷺ؛ بتأويلاتهم الفاسدة في

شروحهم للكتب؛ فهذا عقابهم في الدنيا

* أمروا: بالاستغفار للصَّحابة ﷺ، والترحم عليهم؛ فتنقصوهم، فالخذلان في الدنيا عليهم مسلول إلى أن يموتوا، لا تقوم لهم راية في أي بلد، ولا يثبت لهم قدم، ولا تجتمع لهم كلمة، والتفرق ملازمهم مثل: الظل!، كلما أوقدوا فتنة في أي بلد أطفأها الله تعالى: بقمعهم، وتفريق شملهم، وإدحاض حجَّتهم، أعاذنا الله، وإياكم من الأهواء المضلَّة.

قال تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَلِكِ بَانَ لَهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾

[الحشر: ١٤].

قال الإمام ابن بطَّة رحمه الله في «الإبانة الصغرى» (ص ٦): (إني لما رأيت ما قد عمَّ

الناس وأظهره، وغلب عليهم، فاستحسنوه من فظائع الأهواء، وقذائع الآراء، وتحريف سنتهم، وتبديل دينهم، حتى صار ذلك سبباً لفرقتهم، وفتح باب البلية، والعمى على أفئدتهم، وتشيت ألفتهم، وتفريق جماعتهم، فنبذوا الكتاب وراء ظهورهم، واتخذوا الجهال والضلال أرباباً في أمورهم، من بعد ما جاءهم العلم من

رَبِّهِمْ، واستعملوا الخصومات فيما يدعون، وقطعوا الشَّهادات عليها بالظُّنُونِ، واحتجوا بالبهتان فيما ينتحلون، وقلَّدوا في دينهم الذين لا يعلمون؛ فيما لا برهان لهم به في الكتاب، ولا حجة عندهم فيه من الإجماع.

وأيم الله لكثير مما أَلَقَتِ الشَّيَاطِينُ عَلَى أَفْوَاهِ إِخْوَانِهِمُ الْمُلْحِدِينَ مِنْ أَقَاوِيلِ الضَّلَالِ وزخرف المقال، من محدثات البدع بالقول المخترع؛ بدعٌ تشبه على العقول، وفتنٌ تَتَجَلَّجُ فِي الصُّدُورِ، فلا يقوم لتعرضها بشر، ولا يثبت لتلجُلجها قدم، إلا من عصم الله بالعلم، وأيده بالتثبت والحلم). اهـ.

وبوب الإمام ابن بطة رحمته الله في «الإبانة الكبرى» (ج ١ ص ١٩٣)؛ باب: التحذير

من صُحبة قوم يمرضون القلوب، ويُفسدون الإيمان.

وقال الإمام ابن بطة رحمته الله في «الإبانة الكبرى» (ج ١ ص ١٩٣): (وأن الذي

أمرضها بعد صحتها، وسلبها أثوب عافيتها، إنما هو: من صُحبة مَنْ تَعَرَّ الدُّنْيَا أُلْفَتَهُ، وَتُورِدُ النَّارَ فِي الْقِيَامَةِ صُحْبَتَهُ). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوى

العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله

في

وجوب الإنكار على المخالف للشرع

قال العلامة المحدث ناصر الدين الألباني رحمه الله: (الخطأ: إذا وقع علناً، وجب

إنكاره علناً، وإذا وقع سراً وجب إنكاره سراً) (١). اهـ



(١) «شريط مسجل» بصوت الشيخ الألباني: رقم «٢٤٣».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوى

العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله

في

من يعاند ويخالف أدلة الكتاب والسنة، بأقوال ضعيفة، تنسب للعلماء، الأولى
به أن يساس، بسياسة الحيوانات

قال العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله في «الدرر

السنية» (ج ٤ ص ٧٩): (مصادمة: النصوص له، والحالة هذه، طريقة أحقق متهوك،
لا يعقل شيئاً، في هذا الباب، والأولى به أن يساس، بسياسة الدواب). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ستره، وما أعجز المستور عن شكره

دُرَّةُ نَبَوِيَّةٌ

فِي الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي^(١))، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ).

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٧٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٤٠) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به.

قال الحافظ النووي رحمته الله في «المنهاج» (ج ١٦ ص ٩٣): (اعلم أن سب

الصحابة رضي الله عنهم حرام من فواحش المحرمات، سواء من لا بس الفتن منهم وغيره، لأنهم مجتهدون في تلك الحروب متأولون). اهـ.

وقال القاضي عياض رحمته الله في «إكمال المعلم» (ج ٧ ص ٥٨٠): (سب أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم، وتنقصهم، أو أحد منهم من الكبائر المحرمة، وقد لعن النبي صلى الله عليه وسلم فاعل ذلك... وأما من قال منهم: إنهم كانوا على ضلالة... يقتل في الجميع لقول مالك). اهـ.

(١) قلت: وهذا النهي يكون مطلقاً، سواء كان المتكلم فيهم عمداً أو خطأ، يشعر أو لا يشعر، بقصد أو بدون قصد، فهذا يعتبر سباً في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانتبه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت

المقدمة

الحمدُ لله ربَّ العالمينَ، هادي الخلقِ أجمعينَ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ المرسلينَ، قُدْوَةِ الْمُوحِّدِينَ، وعلى آلِهِ وصحبه العُرِّ الميامينِ المُتَّبِعِينَ الصَّادِقِينَ.
أما بعدُ:

فهذا جزء أثريّ في الدِّفاعِ عن أصحابِ النبي ﷺ، جعلتُهُ رَدًّا على من تطاولَ بلسانه، وتعدَّى وظلم، مُضللًا صفوة الأمة من غير تدبُّرٍ، ولا تفكرٍ في كلامه على أفضل الناس، وأكرمهم وأشرفهم، وأعدلهم وأعلاهم علمًا ودينًا، وأخلاقًا وسموًا بعد الأنبياء، والرسول عليهم السلام.

قلت: دفعةً إلى ذلك ما عَشَّشَ فيه من الغرورِ في طلاقة اللسانِ في الكلامِ في الدين، بدون ضوابط شرعية، والجهلِ في كيفية معاملة أصحابِ النبي ﷺ جملةً وتفصيلاً.

* لعلَّ في هذا الكتابَ تكونُ فيه نِهَايةُ: «الجابري»، إمَّا بقطعِ لسانه في عدم الكلامِ في دينِ الله بغيرِ علمٍ، أو إعلانِ توبته، وما ذلك على الله بعزيزٍ، فالعُمُرُ قَصرٌ مهما تَوالتْ أسبابُهُ، والموتُ قَريبٌ شَرَّعتْ أبوابُهُ.^(١)

(١) قلت: فلا نريد التّطويلَ بنقده هنا، والكشفَ عن خوافيه، وإنّما ذكرتُ الذي ذكرته لأبيّن: «للجابري» ما يقطعُ تغريره وأغتراره، ويدفعُ تَبَجُّحه وأفتخاره، ويدرأُ عناده واستكباره، اللهم سلِّم سلِّم.

وصلّى الله على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أبو عبد الرحمن

فوزي بن عبد الله الأثري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل على أن من تنقص الصحابة ﷺ،

أو تنقص لعدد منهم، أو لواحد منهم، أو تأول القبيح في قصصهم؛
فإن هذا يعتبر سائياً، شامئاً؛ لهم، ووقع في المحرم سواء: يشعر، أو لا يشعر،
وسواء: بجهل، أو بعلم، أو بعمد، إلى أن يتوب إلى الله تعالى توبة نصوحاً^(١)،
من تنقصه للصحابة ﷺ، ويستغفر لهم، ويذكر محاسنهم، وينصرهم ويدافع
عنهم في الدين، فإن لم يفعل فاتهمه على الإسلام، ووقع عليه الوعيد الشديد
في الدنيا والآخرة

(١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي،
فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ).
أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٦٧٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٤١)،
وأبو داود في «سننه» (٤٦٥٨)، والترمذي في «سننه» (٤١٩٨)، و(٤١٩٩)، والنسائي
في «السنن الكبرى» (٨٢٥٠)، وأحمد في «المسند» (ج ٣ ص ١١ و ٥٤)، وفي «فضائل
الصحابة» (٥)، و(٦)، و(٧)، و(١٧٣٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٩٩٤)، وابن

(١) و«عبيد الجابري» هذا، لم يتب إلى الآن عن تنقصه من صحابة رسول الله ﷺ، ولم يعلن تراجعاً عن هذا
السب للصحابة ﷺ، رغم أن أهل العلم: انتقدوه من فترة طويلة، ولم يتبين عنه أي شيء في التوبة والتراجع.
قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ
يَقُولُونَ رَبَّنَا أَنْتُمْ لَنَا نُورٌ وَآغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التحریم: ٨].

أبي شيبة في «المصنّف» (ج ١٢ ص ١٧٤ و ١٧٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٨٨)، و (٩٩٠)، و (٩٩١)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٨٥٩)، وفي «معالم التنزيل» (ج ١ ص ٥٣١)، وأبو يعلى في «المسند» (١١٧١)، و (١١٩٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (ج ٢ ص ١٢٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج ١٠ ص ٢٠٩)، وفي «الاعتقاد» (ص ٤٤٤ و ٤٤٥)، وفي «شعب الإيمان» (١٥٠٨)، وفي «المدخل إلى علم السنن» (٤٥)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٩١٨)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٧٣٨)، و (٢٤٦٠)، والآجري في «الشريعة» (٢٠٥٠)، و (٢٠٥٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ٧ ص ١٤٤)، وفي «الكفاية» (ص ٤٧ و ٤٨)، تمام الرازي في «الفوائد» (٢٤٩)، و (٩٣٢)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (١٨٨)، والطيالسي في «المسند» (٢٢٩٧)، وابن طهمان في «مشيخته» (١٤٥)، وابن حزم في «المحلّى بالآثار» (ج ١ ص ٢٨)، ووكيع في «الأسخنة» (٢٣)، والقَطِيعِيّ في «زيادات فضائل الصحابة» (٥٣٥)، و (٦٥٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٥ ص ٢٥١ و ٢٥٢)، و (ج ١٧ ص ١٤١)، و (ج ٤٠ ص ٣٨)، و (ج ٥٧ ص ٥٢ و ٣٠٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (ج ٦ ص ٣٣٨)، والمقدسي في «من سبّ الأصحاب» (ص ٣٢)، واللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٧ ص ١٢٤٧)، والجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (ج ١ ص ١٧٩) من طريق أبي بكر بن عيَّاش، ووكيع، وأبي معاوية، وشعبة، وجرير، وغيرهم؛ جميعهم: عن الأعمش قال: سمعت أبا صالح ذكوان السَّمَّان يحدث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به.

وعلقه البخاري في «صحيحه» (٣٦٧٣)، عن أبي معاوية به.

وقوله ﷺ: (وَلَا نَصِيفَةَ)، النَّصِيفُ، هو: النَّصْفُ، والنَّصِيفُ، بوزن رَغِيفٍ، وهو

النَّصْفُ، يعني: نِصْفُ الْمُدِّ. ^(١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى» (ج ٣ ص ١٥٥): (وقد ثبت

بقول الرسول ﷺ: أنهم خير القرون، وأن «المد» من أحدهم: إذا تصدق به، كان أفضل من جبل احدٍ ذهباً). اهـ

وقال الإمام ابن حزم رحمه الله في؛ في شرحه لهذا الحديث: (فكان نصف مد شعير،

أو تمر: في ذلك الوقت، أفضل من جبل أحدٍ ذهباً، ننفقه نحن في سبيل الله تعالى؛ بعد ذلك، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]؛ وهذا في الصحابة رضي الله عنهم: فيما بينهم؛ فكيف بمن بعدهم معهم) ^(٢). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «منهاج السنة» (ج ٦ ص ٢٢٣): (وذلك

أن الإيمان الذي كان في قلوبهم حين الإنفاق في أول الإسلام، وقلة أهله، وكثرة الصوارف عنه، وضعف الدواعي، لا يمكن أحداً أن يحصل له مثله ممن بعدهم؛ وهذا يعرف بعضه من ذاق الأمور، وعرف المحن، والابتلاء الذي يحصل للناس، وما يحصل للقلوب من الأحوال المختلفة). اهـ

(١) وانظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (ج ٥ ص ٦٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (ج ٧ ص ٣٤)، و«مختار الصحاح» للرازي (ص ٢٧٦).

(٢) «رسالة في المفاضلة بين الصحابة» (ص ١٧٧).

* ورغم ما تبوّأه جيل الصحابة الكرام، من مكانة عالية، ومقام رفيع، فقد تعرض هذا الجيل، في القديم، والحديث، إلى حملات العدا، والتشويه^(١)؛ من شتى الفرق الضالة، الذين انقادوا للشيطان؛ فلم يوقفوا للاعتقاد السديد في الصحابة ﷺ.^(٢)

(٢) عَنْ نُسَيْرِ بْنِ دُعْلُقٍ، قَالَ: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَلَمَقَامُ أَحَدِهِمْ سَاعَةً، خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمْرَهُ).

أثر حسن

أخرجه ابن ماجه في «سننه» (١٦٢)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (١٥)، و(٢٠)، و(١٧٢٩)، و(١٧٣٦)، والآجري في «الشرعية» (٢٠٥٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ١٢ ص ١٧٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٠٦)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص ٣٢٣)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٢٣٥٠)، ومسدد في «المسند» (ج ٤ ص ٣٣٤-المطالب العالية) من طريق أبي أسامة، ووكيع، ويحيى، والحسن بن قتيبة، كلهم: عن سفيان الثوري عن نُسَيْرِ بْنِ دُعْلُقٍ بِهِ.

قلت: وهذا سنده حسن.

وذكره ابن حجر في «المطالب العالية» (ج ٤ ص ١٤٦)، وعزاه لمسدد، وابن تيمية في «منهاج السنة» (ج ٢ ص ٢٣)، وعزاه لأحمد، وفي «الصَّارِمُ الْمَسْلُوقُ» (ص ٥٨٠) وعزاه: لللالكائي.

(١) فكان لزاماً على أهل السنة؛ الذين وُفِّقُوا إِلَى اتِّبَاعِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ الْعَظِيمِ؛ أَنْ يُبَرِّزُوا مَا لِأَوْلِيَاءِ الْأَخْيَارِ مِنَ الْمَكَانَةِ، وَالْفَضْلِ فِي الدِّينِ.

(٢) وانظر: «منزلة الصحابة الكرام في القرآن الكريم» للقرَوِيِّ (ص ٧).

وأورده البوصيري في «اتحاف الخيره المهرة» (ج ٩ ص ٤٤٣)؛ ثم قال: «رواه مسدد، موقوفاً، بسند صحيح».

وبوب عليه الإمام ابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ١٣ ص ١٧٨)، ما ذكر في الكف عن أصحاب الرسول ﷺ.

(٣) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: قَدْ أَمَرَ بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَيُحْدِثُونَ، وَيَفْعَلُونَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقْتَتِلُونَ).

أثر صحيح

أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (ج ٢ ص ٧٤٠-المحلق)، وفي «الإبانة الصغرى» (ص ٣٥) من طريق عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبي، قال: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا رجاء عن مجاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وذكره ابن تيمية في «منهاج السنة» (ج ٢ ص ٢٢)، ثم قال: (رواه ابن بطة؛ بإسناد صحيح، عن عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، حدثنا أبو معاوية، حدثنا رجاء، عن مجاهد، عن ابن عباس).

وأخرجه ابن منيع في «المسند» (ج ٤ ص ٣٣٦-المطالب العالية)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (ج ١ ص ٥٩)، واللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٧ ص ١٢٤٥)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجّة» (٣٦٤)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (ج ٩

ص (٢٨١) من طريق أبي معاوية حدثنا: رَجُلٌ^(١) عن مُجَاهِدٍ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ: قَدْ أَمَرَ بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَهُوَ يَعْلَمُ؛ أَنَّهُمْ: سَيُقْتَلُونَ).

وذكره ابن تيمية في «الصارم المسلول» (ج ٣ ص ١٠٧١).

وأورده البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (ج ٩ ص ٤٤٥)؛ ثم قال: «رواه

أحمد بن منيع: موقوفاً، بسند فيه، راوٍ لم يسم».

٤) وَعَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: قَالَ، لِي ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: (يَا مَيْمُونُ؛ لَا تَسُبَّ

السَّلَفَ، وَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ).

أثر صحيح

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٧ ص ١٢٥١)، وابن الأعرابي في «معجم

الشيوخ» (٢١٠١)، والقاضي عياض في «الغنية» (ص ١٠٠)، وأبو علي القشيري في

«تاريخ الرقة» (٦٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٦١ ص ٣٤٩) من طريق

جعفر بن بُرْقَانَ، وسوادة الجرمي، كلاهما: عن ميمون بن مهران به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وذكره ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢٥٨٦).

(١) والذي يظهر أن: «رجاء»، وهو شيخ: «أبي معاوية»، مصحف في الأصل من: «رجل»، لأنه رواه ابن بطة في

«الإبانة الكبرى» من طريق أبي معاوية عن رجاء عن مجاهد به.

والإسناد: هكذا ذكره ابن تيمية في «منهاج السنة» (ج ٢ ص ٢٢) من طريق أبي معاوية عن رجاء به.

وأورده ابن بطة في «الإبانة الصغرى» (ص ٣٥).

(٥) وَعَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (الَّذِي يَشْتُمُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ فِي الْإِسْلَامِ).

أثر صحيح

أخرجه الخلال في «السنة» (٧٧٩)، وابن بطة في «الإبانة الصغرى» (ص ٢٠٦) من طريق أبي بكر المروزي عن أحمد بن حنبل به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

وبوب الإمام الخلال في «السنة» (ج ٣ ص ٥٠١)؛ التغليظ على من كتب الأحاديث التي فيها طعن على أصحاب رسول الله ﷺ.

(٦) وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمِيمُونِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ، مَا لَهُمْ، وَلِمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، وَقَالَ لِي: يَا أَبَا الْحَسَنِ، إِذَا رَأَيْتَ أَحَدًا: يَذْكُرُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِسُوءٍ؛ فَاتَّهَمُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ).

أثر صحيح

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٧ ص ١٢٥٢)، وقاضي المارستان في «المشيخة الكبرى» (٢٤٩)، والمخلص في «المخلصيات» (٢٦٠٤)، وأبو القاسم في «الحجة» (ج ٢ ص ٣٩٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٥٩ ص ٢٠٩)، وابن الجوزي في «مناقب الأمام أحمد» (ص ١٦١ و ١٦٢) من طريق عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري قال: أخبرنا عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال: سمعت أحمد بن حنبل به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وذكره ابن تيمية في «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (ج ٣ ص ١٠٥٨).

(٧) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: سَأَلْتُ: أَبِي عَنْ رَجُلٍ شَتَمَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَا أَرَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ).

أثر صحيح

أخرجه الخَلَّالُ في «السُّنَّةِ» (٧٨٢) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه

به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وقال الحافظ أبو نعيم رحمته في «الإمامة» (ص ٣٧٣): (فالإمساك عن ذكر

أصحاب رسول الله ﷺ، وذكر زللهم، ونشر محاسنهم ومناقبهم). اهـ

وقال الإمام الإسماعيلي رحمته في «اعتقاد أهل السنة» (ص ٥٩): (وطلب آثار

الصَّحَابَةِ ﷺ، والكفَّ عن الوقعة فيهم، وتأول القبيح عليهم). اهـ

وقال الإمام الآجري رحمته في «الشریعة» (ج ٥ ص ٢٤٩٥): (فمن لم يكرمهم،

فقد أهانهم، ومن سبَّهم: فقد سبَّ رسول الله ﷺ، ومن سبَّ رسول الله ﷺ: استحق

اللَّعْنَةُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ومن ملائكته، ومن النَّاسِ أَجْمَعِينَ). اهـ

وقال الحافظ ابن كثير رحمته في «تفسير القرآن» (ج ٢ ص ٣٨٤): (فياوَيْلَ مَنْ

أبغضهم، أو سبَّهم، أو أبغض، أو سبَّ بعضهم). اهـ

وقال العلامة الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رحمته في «تيسير الكريم الرحمن»

(ص ٦٧١): (فتعزير من سبَّ الصَّحَابَةَ ﷺ أبلغ). اهـ

وقال العلامة الشَّيْخُ الشَّنْقِيطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» (ج ٢ ص ١٤٨): (ومن

يسبهم ويبغضهم، أنه ضالُّ مخالفٌ لله تعالى). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه العون والعصمة

ذكر الدليل على جهل، وجرأة، وسوء أدب عبيد الجابري في طعنه^(١) في أصحاب رسول الله ﷺ، وتأول القبيح في قصصهم، ولا يعذر بجهله في تنقصهم، والرد عليه في ذلك جملةً وتفصيلاً، بل دفاعاً علمياً عن أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام

اعلم رحمك الله أن من المعلوم أن الأصل في معتقد أهل السنة والجماعة، الإمساك عن الكلام في الصحابة الكرام، والوقوع فيهم، أو انتقاصهم، ورؤي في الحديث: (إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا)^(٢)، فالإمساك عن ذكر أصحابه ﷺ، هو إمساك مخصوص يقصد به الإمساك العام عن ذكر أخطائهم وغيرها، لئلا تحصل فتنة بالوقوع فيهم، وانتقاصهم دون أن يشعر المتكلم^(٣).

(١) سواء يشعر، أو لا يشعر، وسواء عمداً، أو خطأ، ولا بد من التوبة.

(٢) أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٧ ص ١٢٥٠).

(٣) وانظر: «صَبَّ الْعَذَابِ عَلَى مَنْ سَبَّ الْأَصْحَابَ» للآلوسي (ص ٢٦٥ و ٣٩٥)، و«ذَمُّ الْكَلَامِ» للهرابي (ج ٤ ص ٢٨٨)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ج ١ ص ٦٠)، و«العقيدة الطحاوية» للطحاوي (ج ٢ ص ٦٨٩)، و«طريق الهجرتين» لابن القيم (ص ٣٦٢)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ٤ ص ٤٣٠)، و«الإبانة الصغرى» لابن بطة (ص ٣٥).

* لذلك؛ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (مَا أَنْتَ مُحَدِّثٌ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ

إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ).^(١)

وهذا على اعتبار أن المتحدث ممن يملكون أهلية الحديث في الدين، فكيف

إذا كان ذلك المتحدث غير مؤهل في الدين.

قلت: ولقد أصاب علماء السنة في التشديد على تجنب الكلام في صحابة

رسول الله ﷺ بأي شيء، وحذروا من ذلك أشد التحذير.^(٢)

* والمتأمل في المبتدعة يراهم يتجرؤون على الطعن في الصحابة رضي الله عنهم مباشرة،

ويتطاولون على الدين وهدفهم في ذلك الطعن في رسول الله ﷺ، فيجب الإمساك عن

الكلام فيهم، لأنهم من أهل الجنة، والتقيّد بجملة ضوابط وقواعد أهل السنة فيهم.^(٣)

قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ

بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ

فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج ١ ص ١١).

(٢) لأن ذلك يعتبر طعناً في الدين، إذ أن الصحابة الكرام هم الذين حفظوا لنا هذا الدين، ونقلوه إلينا.

بل هذا الكلام في الصحابة الكرام يجعل الراضية يتجرؤون على التهجّم مباشرة على الصحابة الكرام،

والدين.

(٣) وانظر: «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية» لابن تيمية (ج ٦ ص ٢٥٤)، و«الفتاوى» له

(ج ٤ ص ٤٣٠)، و«صَبَّ الْعَذَابِ عَلَى مَنْ سَبَّ الْأَصْحَابَ» للآلوسي (ص ٢٥٢)، و«شرح العقيدة الطحاوية»

لابن أبي العز (ج ٢ ص ٦٨٩)، و«لوامع الأنوار البهية» للسفّاريني (ج ٢ ص ٣٧٩ و ٣٨٠)، و«الجمع لأحكام

القرآن» للقرطبي (ج ١٦ ص ٢٩٦)، و«الرسالة» لابن زيد المالكي (ص ٢٠ و ٢١).

قلت: وقد اشتملت هذه الآية أبلغ ثناء على السابقين الأولين من المهاجرين، والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان.
فأخبر سبحانه وتعالى أنه رضي عنهم، ورضوا عنه، وأكرمهم بالخلود في جنات النعيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الصارم المسلول» (ص ٥٧٢): (فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان، ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان... والرضى من الله صفة قديمة، فلا يرضى إلا عن عبد علم أنه يوافيه على موجبات الرضى، ومن ﷺ لم يسخط عليه أبداً). اهـ

وقال الإمام الطحاوي رحمته الله في «العقيدة الطحاوية» (ج ٢ ص ٦٨٩): في سياق كلامه على الصحابة رضي الله عنهم: (ولا نذكرهم، إلا بخير). اهـ

وقال العلامة التفتازاني رحمه الله في «شرح المقاصد» (ج ٥ ص ٣٠٣): (ويجب تعظيم الصحابة رضي الله عنهم، والكف عن مطاعنهم). اهـ

وقال العلامة السفاريني رحمته الله في «لوامع الأنوار البهية» (ج ٢ ص ٣٧٩): (ولا يرتاب أحد من ذوي الألباب: أن الصحابة الكرام، هم: الذين حازوا قصبات السبق، واستولوا على معالي الأمور من الفضل، والمعروف والصدق). اهـ

قلت: وهذا أصل عند أهل السنة والجماعة، خرمة: «عبيد الجابري»، ولم يتأدب مع صحابة رسول الله ﷺ، فطعن فيهم، ووقع عليهم، وانتقصهم دون أن يشعر، فوقع في مذهب الرافضة بعض الشيء، وهو لا يشعر.

فقال الجابري - وهو ينتقص صحابة رسول الله ﷺ الثلاثة -: (لأنهم لو ماتوا على حالهم، لَمَاتُوا مَهْجُورِينَ ضَالِّينَ مُضَلِّينَ!)^(١). اهـ

وقال الجابري - عن كعب بن مالك ﷺ -: (لو مات، لَمَاتَ مَهْجُورًا ضَالًّا مُضَلًّا!)^(٢). اهـ

* وهذا الكلام كله بسبب التغافل الذي وقع فيه: «الجابري» في الدين؛ مُلْتَقِيَا الكلامَ على عَوَاهِنِهِ؛ دُونَمَا تَحْقِيقٍ، أَوْ تَدْقِيقٍ!.

قلت: فهذا قول «الجابري» في الثلاثة من صحابة رسول الله ﷺ، وهم: «كعبُ بنُ مالك ﷺ»، و«هلالُ بنُ أمية ﷺ»، و«مرارةُ بنُ الربيع ﷺ».

* وهذا القول من: «الجابري» فيهم لا داعي له، ولا فائدة لذكره، لأنهم تابوا، وأحسنوا توبتهم، وتاب الله عليهم، وذكر الله تعالى ذلك في كتابه الكريم، فما فائدة

(١) شريط مسجل بصوت: «عبيد الجابري» بعنوان: «إتحاف البشر بشرح حديث حذيفة بن اليمان»؛ ١٤٢٦هـ.

(٢) شريط مسجل بصوت: «عبيد الجابري» بعنوان: «إتحاف البشر بشرح حديث حذيفة بن اليمان»؛ ١٤٢٦هـ.

قلت: فليتأمل هذا مناصرو: «الجابري»، ومُريدوه حتى يعرفوا الحق من الباطل، وصدقَ القول من الخبر العاطل؛ قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

قلت: وهذا الطعن في الصحابة الكرام من: «الجابري» قد تجاهله من مدة طويلة، وتغافل عنه، ولم يتب، ولم يرجع عنه: إلى الآن؛ ظاناً أن لن يننبه إليه أحدٌ، ولن يتعقبه أحدٌ!، فانتهام: «الجابري» أصحاب النبي ﷺ بالضلالة والضلال، هو اتهام باطلٌ، راجعٌ إلى: «الجابري» نفسه، مردودٌ عليه، فهو الضالُّ المُضِلُّ، واللَّهْمَّ سلم سلم.

من قوله: (لماتوا مهجورين ضالّين مُضَلّين!)، وقوله: (لمات مهجوراً ضالّاً مُضَلّاً!)؛ والأصل الإمساك عن ذكر شيء من هذا الكلام لما يخشى فيه من الإلتباس، والتشويش، والفتنة، ولا ريب أن السبب الذي جرّأ «الجابري» في ذلك يعود في أساسه إلى خلل منهجي في تلك المقالات التي يصدرها، فهي ما بين تعالم، وبين جهل، والذي يقرأ كتاباته، وبياناته يعرف صدق ما قلنا.

قلت: وقصة^(١) قبول توبة الثلاثة ﷺ: أخرجها البخاري في «صحيحه» (٢٧٥٧)، و(٢٩٤٧)، و(٣٥٥٦)، و(٣٨٨٩)، ومسلم في «صحيحه» (٧١٦)، و(٢٧٦٩).

لذلك يحرم على: «الجابري» أن يتلفظ عليهم بهذه الألفاظ الشنيعة، وهم من صحابة النبي ﷺ.

وقد تاب الله تعالى عليهم، وعلى النبي ﷺ، وعلى المهاجرين، والأنصار ﷺ، فماذا يريد: «الجابري» من ذكر هذا الطعن فيهم، ألم يسمع قول الله تعالى في سورة التوبة: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ * وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١٧-١٨].

(١) فيها فوائد كثيرة بينها أهل العلم، فعلى طلبة العلم أن يرجعوا إلى شروح هذه القصة، ليستفيدوا منها في حياتهم.

قلت: ألم يسمع «الجابري» هذا، قول الله تبارك وتعالى الذي سبق.
 ألم يقرأ حديث؛ «كعب بن مالك رضي الله عنه»: الطَّوِيلُ الَّذِي، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي
 «صَحِيحِهِ»، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، فَيَتَفَهَمُهُ، وَيَمْسِكُ عَنِ الْكَلَامِ وَالْقَدْحِ فِيهِمْ، بِهَذَا
 التَّأْوِيلِ الْفَاسِدِ.

* وَهُمْ صَدَقُوا مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَوْبَتِهِمْ، وَأَخْلَصُوا.
 ألم يسمع بقول كعب بن مالك رضي الله عنه، للنبي ﷺ: (لَقَدْ عَلِمْتُ لَئِنْ حَدَّثْتُكَ الْيَوْمَ
 حَدِيثَ كَذِبٍ تَرْضَى بِهِ عَنِّي، لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يُسَخِّطَكَ عَلَيَّ، وَلَئِنْ حَدَّثْتُكَ حَدِيثَ
 صِدْقٍ، تَجِدُ عَلَيَّ فِيهِ، إِنِّي لَأَرْجُو فِيهِ عَفْوَ اللَّهِ، لَا وَاللَّهِ، مَا كَانَ لِي مِنْ عُذْرٍ، وَاللَّهِ مَا
 كُنْتُ قَطُّ أَقْوَى، وَلَا أَيْسَرَ مِنِّي حِينَ تَخَلَّفْتُ عَنْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا هَذَا فَقَدْ
 صَدَّقَ).^(١)

قلت: فرسول الله ﷺ شهد له بالصدق، فماذا يريد: «الجابري»، بهذا التأويل
 الباطل، وبهذا الكلام على: «كعب بن مالك رضي الله عنه»، وقد شهد له النبي ﷺ بالصدق،
 وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن الكريم حق.

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «زاد المعاد» (ج ٣ ص ٥٠٦): (وفي نهي النبي ﷺ:
 عن كلام هؤلاء، وهم: «كعب بن مالك»، و«هلال بن أمية»، و«مرارة بن الربيع»، من
 بين سائر من تخلف عنه في «غزوة تبوك»، دليل على صدقهم، وكذب الباقيين). اهـ

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٧٥٧)، و(٢٩٤٧)، و(٣٥٥٦)، و(٣٨٨٩)، ومسلم في «صحيحه»
 (٧١٦)، و(٢٧٦٩).

وقال كعب رضي الله عنه: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا نَجَانِي بِالصِّدْقِ، وَإِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ لَا أُحَدِّثَ إِلَّا صِدْقًا، مَا بَقِيْتُ، فَوَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَبْلَاهُ اللَّهُ فِي صِدْقِ الْحَدِيثِ).

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤١٥٦) من طريق عَقِيلٍ، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، أن عبد الله بن كعب بن مالك قال: سمعت كعب بن مالك يقول، فذكره.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «الفتاوى» (ج ٣ ص ١٥٦): (ثم إذا كان قد صدر عن أحدهم ذنب، فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنة تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته). اهـ.

* فتاب الله عليهم بمنه وكرمه: (فَقَالَ رَجُلٌ: يَا كَعْبُ أَبَشِرْ، فَقَالَ كَعْبٌ: فَحَرَزْتُ سَاجِدًا، وَعَرَفْتُ أَنْ قَدْ جَاءَ فَرَجٌ، وَأَذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَوْبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا حِينَ صَلَّى صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَذَهَبَ النَّاسُ يُبَشِّرُونَنَا... وَأَنْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَتَلَقَّانِي النَّاسُ فَوْجًا فَوْجًا يُهْنِئُونَنِي بِالتَّوْبَةِ).^(١)

قلت: هكذا كان فعل الصادقين من أهل الإسلام مع الثلاثة الصادقين عند توبتهم، ليس كفعل: «الجابري» هذا، والعياذ بالله.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٧٥٧)، و(٢٩٤٧)، و(٣٥٥٦)، و(٣٨٨٩)، ومسلم في «صحيحه» (٧١٦)، و(٢٧٦٩).

قال تعالى في آخر الآية: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١٩]، فكان الصحابة

الكرام مع الصادقين.

قلت: فلا يجوز «للجابري» التلفظ عليهم بهذه الألفاظ الشنيعة، والتنقص بهم.

قال العلامة الآلوسي رحمه الله في «صَبِّ الْعَذَابِ عَلَى مَنْ سَبَّ الْأَصْحَابَ»

(ص ٣٩١): (فالله، الله: في انتقاص أحد منهم، بنسبته إلى الفسق، ونفي العدالة

عنه). اهـ.

قلت: إن تنقُّص أصحاب رسول الله ﷺ، مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ.^(١)

فَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ

أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ).^(٢)

قال الحافظ النووي رحمه الله في «المنهاج» (ج ١٦ ص ٩٣): (واعلم أن سبَّ

الصَّحَابَةِ ﷺ: حَرَامٌ مِنْ فَوَاحِشِ الْمُحَرَّمَاتِ، سِوَاءَ مَنْ لَابَسَ الْفِتْنَ مِنْهُمْ، وَمَنْ

غَيْرِهِمْ، لِأَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ فِي تِلْكَ الْحُرُوبِ، مُتَأَوِّلُونَ). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الصَّارِمِ الْمَسْلُوقِ» (ج ٣ ص ١٠٦٧):

(سَبُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: حَرَامٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ). اهـ.

(١) وانظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (ج ١٦ ص ٩٣)، و«فيض القدير» للمناوي (ج ٦ ص ١٤٦)،

و«الشرح والإبانة» لابن بطة (ص ٣٥)، و«السنة» للخلال (ج ٣ ص ٤٩٣)، و«الصَّارِمِ الْمَسْلُوقِ» لابن تيمية

(ص ٧٧٦ و ٧٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٧٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٤٠).

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله في «إرشاد الغبي» (ص ٤٦): (قد ثبت إجماع

الأئمة: من أهل البيت على: تحريم سب الصحابة ﷺ، وتحريم التكفير، والتفسيق لأحد منهم). اهـ.

وَعَنِ الْفَضْلِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؛ وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ انْتَقَصَ^(١):
مُعَاوِيَةَ، وَعَمْرَوُ بْنُ الْعَاصِ رضي الله عنه، أَيَقَالَ لَهُ: «رَافِضِيٌّ»؟

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رضي الله عنه: (إِنَّهُ لَمْ يَجْتَرِئْ عَلَيْهِمَا، إِلَّا وَلَهُ خَبِيئَةٌ سَوْءٌ)^(٢)،^(٣).

وقال الإمام اللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٧ ص ١٢٤٦)؛ سياق ما روي عن النبي

ﷺ، من الوعيد: من لعن الصحابة، أو تنقصهم، أو نال منهم، وتبع عوراتهم.

قلت: ولذلك يجب الإنكار على من يتلفظ على صحابة النبي ﷺ بهذه الألفاظ

الشيعة كائناً من كان، ونشد عليه أكثر إذا لم يرجع عن ذلك.

* فالجابري: هذا ينكر عليه، ويحذر منه، ويهجر تعظيماً لصحابه رسول الله

ﷺ.

(١) بمثل: ما انتقص: «الجابري»، لـ «كعب بن مالك رضي الله عنه»، و«هلال بن أمية رضي الله عنه»، و«مرارة بن الربيع رضي الله عنه».

وانظر: «الصَّارِمُ الْمَسْلُوعُ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ» لابن تيمية (ص ٥٧٦ و ٥٧٧).

(٢) وخبيئة سوء: مثل: إرجاء؛ «عبيد الجابري»، وما يكفه في صدره!.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في «السنة» (٤٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٥٩ ص ٢١٠).

وإسناده صحيح.

وهكذا كان السلف الصالح يشدد نكيرهم على من تلفظ بهذه الألفاظ على

صحابه رسول الله ﷺ، ويحكمون عليه بحكم غليظ.

* فهذا «معاذ بن جبل ﷺ» ينكر على رجل بعد قول النبي ﷺ: (مَا فَعَلَ كَعْبُ

بْنِ مَالِكٍ؟ قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَبَسَهُ بُرْدَاهُ، وَنَظَرَهُ فِي عِطْفِيهِ، فَقَالَ

مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: بِسِّسَ مَا قُلْتَ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، فَسَكَتَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ).^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا مِنْ

أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ زَنْدِيقٌ).^(٢)

قلت: وهذا اتهام لكعب ﷺ من جهة صدقه، وحسن بلائه لهذا الدين، كما

اتهم: «الجابري»، «كعب بن مالك ﷺ»: (أنه لو مات، لمات مهجوراً ضاللاً مضلاً).

* بل اتهم صاحبيه، بقوله: (أنهم لو ماتوا، لماتوا مهجورين ضالين مضلين).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٧٥٧)، و(٢٩٤٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٦٩).

(٢) أثر حسن.

أخرجه الخطيب في «الكفاية في علم أصول الرواية» (ص ٩٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٣٨

ص ٣٢).

وإسناده حسن.

وذكره ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (ج ١ ص ١٨)، والآلوسي في «صبب العذاب على من سب

الأصحاب» (ص ٣٩١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (ج ١٩ ص ٩٦).

قلت: فما وجه هذا الكلام الشنيع في صحابة رسول الله ﷺ، وقد ماتوا على الصدق، والهدى، والتقوى، بشهادة الكتاب والسنة.

* لذلك أنكر «معاذ بن جبل ﷺ» هذا الإتهام الذي فهم من كلام الرجل من بني سلمة، كما قال القرطبي رحمه الله في «المفهم» (ج ٧ ص ٥٦): (وكأن هذا القائل كان في نفسه حقدًا، ولعله كان منافقًا، فنسب: «كعبًا ﷺ» إلى الزهو والكبر، وكانت نسبة باطلةً بدليل شهادة العدل الفاضل «معاذ بن جبل ﷺ»، إذ قال: «بئس ما قلت، والله يا رسول الله، ما علمنا عليه إلا خيراً»؛ فيه جوازُ الذمِّ والتقيح للمتكلم في حق المسلم بالعيب والقبیح، ونصرة المسلم في حال غيبته، والرّد عن عرضه). اهـ

قلت: وهذا من مهمات الآداب، وحقوق الإسلام، كما في «المنهاج» للنووي (ج ١٧ ص ٨٩).

قلت: هذا مع علم معاذ بن جبل ﷺ بأن «كعبًا ﷺ» قد تخلف عن رسول الله ﷺ، وكذلك النبي ﷺ أطلق عليه الصّدق قبل أن تنزل توبته.

* وقد أقرّ الصحابة الكرام على صدقهم قبل أن تنزل توبتهم، والله يعلم بذلك، لذلك لم ينزل الوحي بالتكذيب، والله المستعان.

قلت: والذي حصل لهم من التوبة، فهذا زيادة في فضلهم وصدقهم، ومنقبتهم.

قال القاضي عياض رحمه الله في «إكمال المعلم» (ج ٨ ص ٢٧٤): (وفيه -يعني:

الحديث- فضل الصّدق، وحسن عقباه: الذئ نجاً «كعباً وصاحبيه»، وكان سبب التوبة عليهم، وكان أمرهم يعد زيادة في فضلهم، ومنقبة لهم، بخلاف غيرهم ممن كذب، وخلف من أهل النفاق، وفضيحة الله لهم، وذمهم، ووعيدهم). اهـ

قلت: فالأصل في «كعب بن مالك وصاحبيه» الصدق والفضل من قبل نزول توبتهم، وما حصل منهم بعد نزول التوبة، فهذا أمر زائد في صدقهم وفضلهم، فلا يجوز أن يقال فيهم: (لو ماتوا على حالهم لماتوا مهجورين ضالين مضلين)، لأن الضلالة بعيدة عنهم في حياتهم، وبعد موتهم، فافطن لهذا ترشد.

قلت: «فكعب بن مالك»، و«هلال بن أمية»، و«مُرارة بن الربيع» ﷺ، هم على الهدى قبل نزول التوبة، وبعدها، حتى لو ماتوا على ذلك بزعم: «عبيد الجابري»، فهم سوف يموتون على الهدى، والله يغفر لهم^(١)، لذلك قال بعض الصحابة، «لكعب بن مالك»: (فَقَدْ كَانَ كَافِيكَ ذَنْبِكَ، اسْتَغْفَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكَ)^(٢)، فكيف يقول: «الجابري»: (لأنهم لو ماتوا على حالهم لماتوا مهجورين ضالين مضلين).

وقوله: (لو مات - يعني: كعباً ﷺ - لمات مهجوراً ضالاً مضلاً).

قلت: فيحرم بمثل هذا الكلام السب فيهم، لا قبل، ولا بعد، لأن هذا التخلف يعتبر معصية، فكيف لو مات يكون ضالاً مضلاً إن هذا الشيء عجاب.

* وأكبر دليل أن: «معاذ بن جبل» ﷺ استدل بصدق: «كعب بن مالك» ﷺ،

ولم ينكر عليه النبي ﷺ، وهذا قبل نزول التوبة من الله تعالى، اللهم سلم سلم.

ولذلك ذكر الأبي حنبل في «إكمال إكمال المعلم» (ج ٩ ص ١٨٩): (ولذا لم

ينكر ﷺ على القائل ذلك اكتفاءً بإنكار معاذ ﷺ). اهـ.

(١) والله أراد بهذه القصة أن يعلم الأمة، والله المستعان.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٧٥٧)، و(٢٩٤٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٦٩).

قلت: وهذه الألفاظ من «الجابري» التي أطلقها على صحابة رسول الله ﷺ

تجره إلى مذهب قبيح من مذاهب أهل الأهواء، والعياذ بالله. ^(١)

قال العلامة الألوسي رحمه الله في «صَبِّ الْعَذَابِ عَلَى مَنْ سَبَّ الْأَصْحَابِ»

(ص ٢٣٠): (ولكن أبى الله تعالى؛ إلا أن يفضح من تنقص الصحابة الأخيار، وسادة

هذه الأمة الأبرار، وأن يرى الناس عورته، ويغريه أن يكشف سوءته، نعوذ بالله من

الذُّلِّ والخِذْلَانِ، ونستجير به سبحانه من الفضيحة والخسران). اهـ

قلت: فأى جماعة تذكر أخطاء الصحابة فيما بينهم؛ بأي طريقة: بجهل، أو

بعمد، فإنه لا بد أن تختلف قلوبهم في الدين. ^(٢)

وأى جماعة تذكر محاسن الصحابة، فلا بد أن تألف قلوبهم في الدين.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمه الله: (ثُمَّ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ بَعْدَ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ خَيْرُ

النَّاسِ، لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَذْكَرَ شَيْئًا مِنْ مَسَاوِيهِمْ، وَلَا يَطْعَنَ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، بِعَيْبٍ

وَلَا بِنَقْصٍ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَى السُّلْطَانِ تَأْذِيبُهُ وَعُقُوبَتُهُ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْفُوَ

(١) فكيف الصادق عند «الجابري» يكون لو مات، مات ضالاً مُضْلاً، اللهم غفرأ.

وانظر: «إكمال إكمال المعلم» للأبي (ج ٩ ص ١٨٩)، و«مكمل إكمال الإكمال» للسُّنُوسِي (ج ٩

ص ١٨٩)؛ في معني قول معاذ بن جبل: (بس ما قلت).

(٢) وهذا ظاهر في: «ربيع المدخلي وأتباعه»، لكثرة تنقصهم صحابة رسول الله ﷺ بالتأويلات الفاسدة،

اختلفت قلوبهم، فوقع الاختلاف فيما بينهم، ولا بد.

عَنْهُ، بَلْ يُعَاقِبُهُ وَيَسْتَتِيْبُهُ، فَإِنْ تَابَ قَبْلَ مِنْهُ، وَإِنْ ثَبَتَ أَعَادَ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ، وَخَلَّدَهُ الْحَبْسَ، حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ يُرَاجَعَ.^(١)

وَعَنِ الْإِمَامِ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: (مَنْ قَالَ الْحُسْنَى فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَقَدْ بَرِيَ مِنَ النَّفَاقِ).

أثر حسن

أخرجه اللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٧ ص ١٢٤٣)، والآجري في «الشريعة» (١٢٣٠)، و(١٢٣١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٥٤ ص ١٩٣) من طريق محمد بن مقاتل العباداني عن حماد بن سلمة قال: قال أيوب السختياني به. قلت: وهذا سنده حسن.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُمُ اللَّهُ في «الصارم المسلول» (ص ٢٨٠): (وأخذ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم، وما تقتضيه أصولهم يجر إلى مذاهب قبيحة). اهـ

قلت: فتأمل ضرورة الرجوع إلى علماء السنة في أمور الدين من تفسير قصص الصحابة الكرام، وغير ذلك.^(٢)

(١) أثر صحيح، بهذا اللفظ عن الصحابة.

أخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (ج ١ ص ٦٤)، برواية: الاضطحري. وإسناده صحيح.

وذكره ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص ٢٩١).

(٢) قلت: وقد مرّ طعن: «الجابري» هذا في صحابة رسول الله ﷺ مدة طويلة، مع علمه بذلك وإلى الآن لم يتب، ولم يرجع، فهذا الأمر، وغيره جره إلى: «مذهب المرجئة»، اللهم سلم سلم.

* فكيف يدعي «الجابري» بأنهم لو ماتوا على حالهم لماتوا مهجورين ضالين مُضَلِّين، فكيف يكونون من الضالين المُضَلِّين، وهم قد تابوا، وكيف يكونون من الضالين المُضَلِّين، ويدافع عنهم الصحابة الكرام؛ بحضرة النبي ﷺ قبل نزول توبتهم، والله المستعان.

قلت: ومثل هذا الكلام يقال للذي منهمك في الباطل، مثل: «المنافق»، وهم لم يكونوا كذلك، بل يجوز الدفاع عنهم في هذه الحالة، كما فعل معاذ بن جبل رضي الله عنه.

قال الحافظ النووي رحمته الله في «المنهاج» (ج ١٧ ص ٨٩): (قوله: «فقال له معاذ بن جبل: بس ما قلت»؛ هذا دليل لردّ غيبة المسلم الذي ليس بمنهمك في الباطل، وهو من مهمات الآداب، وحقوق الإسلام). اهـ

قلت: وبهذا تعرف خطأ «الجابري» الفاحش في حق صحابة رسول الله ﷺ، فعليه التوبة والرجوع عن ذنبه الكبير هذا، وأن يبرأ إلى الله تعالى علانية مما قال، وكتب، وأن يتوب توبة المؤمنين الصادقين مما فرط منه، وأن ينزه لسانه، ويعصم نفسه، ويطهر قلبه من هذا الإثم العظيم، ويرجع إلى علماء الحرمين في مسائل الدين، والدعوة إلى الله تعالى، اللهم غفرًا.

فَعَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمَلَائِيِّ رحمته الله يَقُولُ: (فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣]، قَالَ: أَهْلُ الْعِلْمِ).^(١)

(١) أثر حسن.

أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (١٣٤٩)؛ بإسناد حسن.

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التُّسْتَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (حَيَاةُ هَذَا الْعِلْمِ عَلَى يَدَيْ الْعُلَمَاءِ، ثُمَّ يَذْهَبُ عَلَى يَدَيْ الْعُلَمَاءِ).^(١)

قلت: والله تعالى أمر بالاستغفار لهم، والترحم عليهم، وذكر محاسنهم، لا بتنقصهم، وذكر أخطائهم.^(٢)

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

وقال تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾

[محمد: ١٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (ج ٣ ص ١٠٧١):

(فيكون الله تعالى: يكره السب لهم، الذي هو ضدُّ الاستغفار.

والبغض لهم، الذي هو: ضدُّ الطَّهارة). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (ج ٣ ص ١٠٧٤):

(هذا دليلٌ: على أن الاستغفار لهم داخلٌ في عقْدِ الدِّينِ، وأصله). اهـ.

(١) أثر صحيح.

أخرجه ابن نصر في «الفوائد» (ص ٧٨)؛ بإسناد صحيح.

(٢) وانظر: «إثبات العلو» لابن قدامة (ص ١٢٥)، و«درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (ج ٦ ص ٢٥٧)،

و«اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم (ص ١٤٥)، و«الصواعق المرسلة» له (ج ٤ ص ١٢٩٠)، و«شرح

العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ٧٢٨)، و«الرسالة» لابن أبي زيد المالكي (ص ٢٠ و ٢١).

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (أَمُرُوا بِالْأَسْتِغْفَارِ، لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَسَبُّوهُمْ).

أثر صحيح

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٠٢٢)، واللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٧ ص ١٢٤٩)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (ج ١ ص ٥٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (ج ٢ ص ٤٨٤)، وابن بطّة في «الإبانة الصغرى» (ص ٢٥)، والحاكم في «المستدرک» (ج ٢ ص ٤٦٢) من طريق يحيى بن يحيى، وعلي بن حرب، كلاهما: عن أبي معاوية الضيرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وقال الشيخ الألباني في «ظلال الجنة» (ج ٢ ص ٤٨٤): «إسناده صحيح على

شرط الشيخين».

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

وذكره ابن تيمية في «الصّارم المسلول» (ج ٣ ص ١٠٧١).

وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسير القرآن» (ج ١٠ ص ٣٣٤٧)، وعبد بن حميد

في «تفسير القرآن» (ج ١٤ ص ٣٨٤-الدّر المنثور)، وابن الأنباري في «المصاحف»

(ج ١٤ ص ٣٨٤-الدّر المنثور) من طريق محمد بن بشر حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم

بن المهاجر عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (أَمُرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا، لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ،

فَسَبُّوهُمْ!؛ ثُمَّ قَرَأَتْ: هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا

وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

وإسناده ضعيف، لكنه توبع هذا الإسناد

وذكره ابن كثير في «تفسير القرآن» (ج ٤ ص ٣٤٠)، والسيوطي في «الدر المنثور» (ج ١٤ ص ٣٨٤).

قلت: فأمر الله تعالى: بالاستغفار لهم، والترحم عليهم؛ يعني: لأصحاب رسول الله ﷺ، وهو يعلم سبحانه، أنهم سيحدثون ما أحدثوا.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ» (ص ٤٣): (وَلَا نَذْكُرُ أَحَدًا، مِنْ صَحَابَةِ الرَّسُولِ ﷺ؛ إِلَّا بِخَيْرٍ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمِنَ الْحُجَّةِ الْوَاضِحَةِ الثَّابِتَةِ الْبَيِّنَةِ الْمَعْرُوفَةِ: ذِكْرُ مَحَاسِنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كُلُّهُمْ أَجْمَعِينَ، وَالْكَفُّ عَنْ ذِكْرِ مَسَاوِيهِمْ، وَالْخِلَافِ الَّذِي شَجَرَ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ سَبَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ أَحَدًا مِنْهُمْ، أَوْ تَنَقَّصَهُ، أَوْ طَعَنَ عَلَيْهِمْ، أَوْ عَرَّضَ بَعْضَهُمْ، أَوْ عَبَّ أَحَدًا مِنْهُمْ، فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، رَافِضِيٌّ، حَيْثُ، مُخَالَفٌ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا). اهـ.^(٢)

(١) وانظر: «الاعتقاد» للبيهقي (ص ٤٤٩ و ٤٥٠)، و«الشريعة» للآجري (ج ٥ ص ٢٥٠٤ و ٢٥٠٥)، و«الكشف والبيان» للثعلبي (ج ٩ ص ٢٨٣)، و«العقيدة الطحاوية» للطحاوي (ص ٥٢٨)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ج ١٨ ص ٣٢)، و«أعلام السنة المنشورة» للحكيمي (ص ٢٢٢)، و«فيض القدير» للمناوي (ج ١ ص ٦٢)، و«القول المقبول في ردِّ رواية المجهول من غير صحابة الرسول» للشوكاني (ج ٤ ص ١٦٧٧)، و«إرشاد الغيبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي» له (ص ٤٦ و ٤٧).

(٢) أثر صحيح. بهذا اللفظ عن الصحابة.

أخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (ج ١ ص ٦٣)؛ برواية: الاضطخري. وإسناده صحيح.

وذكره ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص ٢٩١).

وقال الإمام ابن أبي زيد القيرواني رحمته في «رسالته» (ص ٢٠): (وأن لا يذكر أحد من صحابة رسول الله ﷺ؛ إلا بأحسن ذكر، والإمساك عملاً شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم حسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب). اهـ

* فأهل السنة والجماعة: مُجْمِعُونَ عَلَى: أَنَّ الْوَاجِبَ لِلصَّحَابَةِ ﷺ؛ عَلَيْنَا سَلَامَةٌ قُلُوبِنَا، وَأَلْسِنَتِنَا لَهُمْ، وَنَشْرُ فِضَائِلَهُمْ، وَالْكَفُّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَالِاسْتِغْفَارَ لَهُمْ، وَالتَّرْحَمَ عَلَيْهِمْ. ^(١)

قال الإمام ابن بطة رحمته في «الإبانة الكبرى» (ج ٢ ص ٧٣٦): (فقد غفر الله لهم، وأمرك بالاستغفار لهم، والتقرب إليه بمحبتهم، وفرض ذلك على لسان نبيه ﷺ، وهو يعلم ما يكون منهم، وأنهم سيقتلون). اهـ

وقال الإمام اللالكائي في «الاعتقاد» (ج ٧ ص ١٢٤١)؛ سياق ما روي عن النبي ﷺ، في الحث على حب الصحابة، وذكر محاسنهم، والترحم عليهم، والاستغفار لهم، والكف عن مساوئهم.

وقال الإمام ابن حزم رحمته في «الإحكام» (ج ٥ ص ٨٥)؛ عَنِ الصَّحَابَةِ: (فَرَضَ عَلَيْنَا تَوْقِيرَهُمْ وَتَعْظِيمَهُمْ، وَأَنْ نَسْتَغْفِرَ لَهُمْ وَنُحِبَّهُمْ، وَتَمْرَةً يَتَصَدَّقُ بِهَا أَحَدُهُمْ أَفْضَلَ

(١) وانظر: «أعلام السنة المنشورة» للحكمي (ص ٢٢٢)، و«تيسير الكريم الرحمن» للشيخ السعدي (ص ٤٧٥)، و«تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٢ ص ٣٨٤)، و(ج ٤ ص ١٩٠)، و«أحكام القرآن» للجصاص (ج ٥ ص ٢٧٣)، و«زاد المعاد» لابن القيم (ج ١ ص ٣٥ و ٣٦)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ٢٧ ص ١٠٥)، و«منهاج السنة» له (ج ١ ص ١٥٦)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ج ٨ ص ٤٢)، و«إرشاد الغيبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي» للشوكاني (ص ٤٦ و ٤٧)، و«عقيدة السلف» للصابوني (ص ١٢٩).

من صدقة أحدنا بما يملك، وجلسة من الواحد منهم؛ مع النبي ﷺ: أفضل من عبادة أحدنا دهره كله، وسواء كان من ذكرنا على عهده عليه السلام، صغيراً، أو بالغاً). اهـ

وقال العلامة السِّفَارِينِيُّ رحمته الله في «لوامع الأنوار البهية» (ج ٢ ص ٣٨٠): (فخير قلوب العباد احقُّ الخلق، بإصابة الصَّواب، فكل خير، وإصابة، وحكمة، وعلم، ومعارف، ومكارم، إنَّما عرفت لدينا، ووصلت إلينا من الرَّعِيلِ الأوَّل، والسرب الذي عليه الْمُعَوَّل، فهم الذين نقلوا العلوم، والمعارف عن ينبوع الهدى، ومنبع الاهتداء). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل على طعن: «عبيد الجابري» في: «كعب بن مالك رضي الله عنه» مرة ثانية، وكشف، تناقضه، وتلاعبه، وتدليسهِ، فيما أسماه بالترجع عن: «سوء أدبه»، مع: الصحابي الجليل: «كعب بن مالك رضي الله عنه»

فمن عجيب أمر هذا المُدَّعي، أنه كثيرُ المُناقضةِ لنفسه، يقعُ فيما يَنْهَى الآخَرينَ عنه، ويتَّصِفُ بما يذمُّ الآخَرينَ بتلبُّسِهِ.

حيث يقول: «الجابري»؛ بعدما ذكِرَ «للجابري» قدحه في «كعب بن مالك رضي الله عنه»، في السؤال في محاضرتة: «إتحاف البشر بشرح حديث: حذيفة بن اليمان».

حيث قال الجابري: (وكان كعب بن مالك رضي الله عنه، يقول: «والله مابي، إلا أن أموت، أو يموت رسول الله ﷺ»، قلت: مُعلقاً على هذا: «خشي أن يموت هو، أو يموت رسول الله ﷺ، وهو مهجور، لأنه لو مات هو رضي الله عنه، مات مهجوراً، ومات ضالاً مضلاً، إلى أن ينزل الله تعالى عفوه».

قيل للجابري في السؤال: فهذه عبارة مُوهمة^(١) لعلها تجعل الحاقدين، والمُغرضين يستغلون في التَّنْفِيرِ منكم، والطَّعنِ فيكم، فما قولكم؟

(١) قلت: السؤال يبيِّن عليه أنه مُعد من قبل الأتباع؛ بتنسيق من: «عبيد الجابري»، حيث: «هو وأتباعه» يعتبرون أن «العبارة القديمة» مُوهمة!، يعني: أنها صحيحة، ولكنهم سوف يعدِّلون عليها؛ لأنَّ البعض يتوهم منها لأمر آخر، وإلا فهي صحيحة عند: «عبيد الجابري»، وعند: «أتباعه» أيضاً، فهم على اعتبار: «أن الصحابة لو ماتوا لماتوا ضالِّين مُضلِّين»، فتعاونوا معه على الإثم والعدوان؛ وإلا المفروض من أن أتباعه يُصرِّحون له

فأجب الجابري بقوله: (نعم لا أنكر ذلك، وهذا مما ورثناه عن أئمتنا وعلمائنا،

أن من قال قولاً، لا يحوص عنه، ولا ينكر، وإنما هاهنا أمر:

الأمر الأوّل: أن هذا هو ما فهمته من قول كعب بن مالك ﷺ!.

الأمر الثاني: تبين لي أن هذه العبارة مُوهمة^(١)، توهم: «سوء الأدب»، بل بعض

النّاس قد يستنبط؛ منها: «سوء الأدب»، مع كعب بن مالك ﷺ، مع أنّي أترضى عنه^(٢)،

كما هو شأن علماء السنّة، كلما ذكر، وهذا رأينا^(٣) مع جميع أصحاب النبي ﷺ.

أن هذه العبارة شنيعة ولا يصح أن تقولها على صحابة رسول الله ﷺ، وترجع عنها مطلقاً، ولا تعود إليها مرة ثانية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى» (ج ١ ص ١٢٨): (والناس إذا تعاونوا على الإثم

والعدوان: أبغض بعضهم بعضاً). اهـ

(١) قلت: وهذا تأكيد من: «عبيد الجابري» أنه يرى العبارة القديمة صحيحة أصلاً، فقط سوف يتراجع عنها لكي لا يتوهم الناس منها أمراً آخر، وإلا فهي صحيحة عنده!.

(٢) «عبيد الجابري» هنا شك من نفسه أن يترضى عليه، والأصل ان لا يقول بمثل هذه العبارة، لأن المسلم في نفسه حبُّ الصحابة ﷺ، سواء ترضى عليهم في نفس الوقت بعبارة ظاهرة أولاً، فلا يشك المسلم في نفسه الترضي عن الصحابة ﷺ.

(٣) وهنا شك من نفسه مرة أخرى، لأنه يقول: «وهذا رأينا»، كأنه ليس هذا معتقده من قبل، وأن المسألة خلافية، وهذا رأيه!.

وهذا يدل على أن: «الجابري» هذا يطلق عبارات، لا يدري مدى خطورتها في الاعتقاد، وأنه لا يدري ما

يخرج من رأسه.

* فلما تبين لي أنها مُوهمة، قلت: عبارة أخرى، ووقفت عليها، ولم أزد: «خشي أن يموت على الضلالة!»، وهذا هو صريح قول: «كعب بن مالك» رضي الله عنه: «ما بي، إلا أن أموت، أو يموت رسول الله ﷺ، وأنا على تلك الحال».

* من يقول غير ذلك: «هو خشي أن يموت على الضلالة»، دون زيادة على ذلك.

وهذه العبارة ليس فيها إيهام، وأما من كان مغرضاً من أهل الهوى، فهذا كالغريق الذي يتشبَّث بأضعف الأعواد، فإنِّي راجع عن مقالتي تلك المُوهمة^(١). انتهى كلام الجابري.

قلت: وهذه تالله، كُبرى معايب هذا: «الجابري»، بشهادة نفسه على نفسه، وَيَكَاَنَّهُ بَدَأَ يَخْلِطُ، وَتَخْتَلِطُ عَلَيْهِ الْأُمُور.

فهو يرمي: «كعب بن مالك» رضي الله عنه بالضلالة، بقوله: (خشي أن يموت هو، أو يموت رسول الله ﷺ، مات مهجوراً، ومات ضالاً مضلاً)، وهذا على التفصيل!

* ثم يتراجع بزعمه عن عبارته هذه المشينة في الصحابي الجليل، ثم يكرر نفس العبارة، لكن في الإجمال!، بقوله: (وهو خشي على نفسه الضلالة!).^(٢)

قلت: فأني تناقض أكبر من هذا:

أَرَى كُلَّ إِنْسَانٍ يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ

(١) «تسجيل صوتي» للجابري، بعنوان: «توضيح الجابري، لقوله: لو مات مهجوراً؛ يعني: كعب بن مالك، لمات ضالاً مضلاً»، بتاريخ ٤ / ذو القعدة / ١٤٣٢ هـ.

(٢) فهل هذا تراجع عما سبق من الخطأ، أو هو التناقض!؟

وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ

وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَرَى عَيْبَ نَفْسِهِ

وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي بِأَخِيهِ

* وَيَتَجَلَّى هَذَا التَّنَاقُضُ بِصُورَةٍ أَوْضَحَ، وَبَطْرِيقَةٍ أَفْضَحَ، فِي تَرَاجُعِهِ هَذَا، فَهُوَ

فَصَّلَ، أَوْلَاً: بِالطَّعْنِ فِي «كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ» رضي الله عنه، ثُمَّ ثَانِيًا: أَجْمَلَ فِي الطَّعْنِ فِيهِ، فَأَيُّ

تَرَاجَعِ هَذَا، وَالْعِبَارَةُ هِيَ مُتَكَرِّرَةٌ مِنْ: «الْجَابِرِيُّ» بِالْقَدْحِ فِي «كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ» رضي الله عنه.^(١)

قُلْتُ: فَانظُرُوا بِاللَّهِ عَلَيْكُمْ إِلَى هَذَا التَّلَاعِبِ الْبَيْنِ، وَالتَّنَاقُضِ الْجَلِيِّ، وَكَأَنَّ

هَذَا: «الْجَابِرِيُّ»، يَتَلَاعَبُ بِعُقُولِ النَّاسِ، وَيُظَنُّهُمْ مُسْتَسْلِمِينَ لِكَلَامِهِ، مُسْلِمِينَ بِرَأْيِهِ

وَمَرَامِهِ.^(٢)

قال أبو الحسن المفضل المقدسي^(٣):

تَصَدَّرَ لِلتَّدْرِيسِ كُلُّ مَهْمَسٍ

جَهْمُولٌ بَلِيدٌ تَسَمَّى بِالْفَقِيهِ الْمُدْرَسِ

فَحُقِّقَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَمَثَّلُوا

بِبَيْتٍ قَدِيمٍ شَاعَ فِي كُلِّ مَجْلِسِ

لَقَدْ هُزِلَتْ حَتَّىٰ بَدَأَ مِنْ هُزَالِهَا

(١) قلت: هذا كله طرفٌ من تناقضه في أصل مبنئٍ تراجمه المزعوم هذا.

(٢) أمّا تناقضاته العلمية؛ فهي أكثرُ من أن تُحصَر، وقد بدأت بتجميعها والرد عليها، في كتاب كبير على نسق

أئمة الحديث.

(٣) «الإفادات والإنشادات» للشاطبي (ص ٨٦ و ٨٧).

كُلَّهَا وَحَتَّى سَامَهَا كُلُّ مُفْلِسٍ
 وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ
 الْعِلْمَ أَنْتِزَاعًا يَنْتِزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ
 عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا).^(١)
 وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سِنَوَاتٌ خَدَاعَاتٌ،
 يُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذِّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا
 الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ، قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ رضي الله عنه: الرَّجُلُ التَّافِهُ يَتَكَلَّمُ فِي
 أَمْرِ الْعَامَّةِ).^(٢)

* إِنَّ الْمَتَأَمَّلَ بَعِينَ الْإِنْصَافِ فِي مَجَالِسِ النَّاسِ فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ لِيرَى فِي بَعْضِهَا
 آفَاتٍ مُؤْذِيَةٌ مَفْسَدَةٌ، لَا تُؤْذِنُ بِخَيْرٍ، وَلَا صَلَاحٍ.

وإن من هذه الآفات التي تنتشر في عدد المجالس، واللقاءات: آفة القول على
 الله تعالى بغير علم، الجُرأة على الفتوى من غير نقل لأثر، والتوقيع عن رب العالمين
 من غير دليل، ولا أصل، وقد حرم الله تعالى: القول عليه بغير علم في الفتيا، والقضاء،
 وجعله سبحانه من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها، فقال تعالى:

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٧٣).

(٢) حديث حسن.

أخرجه ابن ماجه في «سننه» (ج٢ ص٣٣٩)، وأحمد في «المسند» (ج٢ ص٢٣٨)، والحاكم في
 «المستدرک» (ج٤ ص٤٦٥).

وإسناده حسن.

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].^(١)

قال الإمام ابن القيم رحمته في «إعلام الموقعين» (ج ١ ص ٣٨): (مراتب المحرمات أربع مراتب: ... ثم رَّبْعٌ بما هو أشدُّ تحريمًا من ذلك كله، وهو القول عليه بغير علم، وهذا يُعَمُّ القول عليه: بلا علم في: «أسمائه وصفاته»، و«أفعاله»، وفي «دينه»، و«شرعه»). اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمته في «إعلام الموقعين» (ج ١ ص ١١): (وإذا كان مَنْصِبُ التَّوْقِيعِ عَنِ الْمُلُوكِ بِالْمَحَلِّ الَّذِي لَا يُنْكَرُ فَضْلُهُ، وَلَا يُجْهَلُ قَدْرُهُ، وَهُوَ مِنْ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ السَّنِّيَّاتِ، فَكَيْفَ بِمَنْصِبِ التَّوْقِيعِ، عَنِ رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ، فَحَقِيقٌ بِمَنْ أُقِيمَ فِي هَذَا الْمَنْصِبِ، أَنْ يَعِدَّ لَهُ عِدَّتَهُ، وَأَنْ يَتَأَهَّبَ لَهُ أُهْبَتَهُ، وَأَنْ يَعْلَمَ قَدْرَ الْمَقَامِ الَّذِي أُقِيمَ فِيهِ)^(٢). اهـ

(١) وإذا نظر إلى مظهر هذا المتكلم المُتَّصِدِّرِ المفتي، رآه على غير السبيل الصحيح، وهذا بسبب الاغترار بالنفس، وكفى بالاغترار جهلاً.

وانظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (ج ٢ ص ٤٧٢).

(٢) رحمك الله أيها العالم الرباني، كأنك تشكو زمانك، وزماننا أحقُّ بالشكوى، فيكف لو رأيت ما وقع في زماننا من التصدر، والتفحم على الفتوى، والتوقيع عن ربِّ العالمين في المجالس، واللقاءات، والمجلات، وغيرها، حتى صحَّ ما قيل:

تَصَدَّرَ لِلتَّدْرِيسِ كُلُّ مَهْمُوسٍ

جَهْوُولٌ بَلِيدٌ تَسَمَّى بِالْفَقِيهِ الْمُدَّرِّسِ

* إِنَّ مِنْ يَتَأَمَّلُ أَحْوَالَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ: الَّذِينَ يَتَصَدَّرُونَ فِي دِينِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، يَجِدُ

الوَاحِدَ مِنْهُمْ: لَا يَخْلُو مِنْ إِحْدَى هَذِهِ الْخِصَالِ، أَوْ مِنْهَا كُلِّهَا:

(١) فَتَرَاهُ أَنَّهُ يُحَاوِلُ أَنْ يُظْهِرَ التَّعَالِمَ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَتَشَدَّقُ لِيُظْهِرَ نَفْسَهُ فِي مَظْهَرِ

الشَّيْخِ الْعَارِفِ!.

(٢) وَتَرَاهُ قَلِيلَ الْإِسْتِشْهَادِ فِي كَلَامِهِ عَلَى النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ،

أَوْ أُثْرٍ.

(٣) أَنَّ هَذَا النُّوعَ مِنَ النَّاسِ، قَلِيلٌ: الرَّجُوعُ لِعُلَمَاءِ السَّنَةِ، فَهُوَ كَثِيرًا مَا يَفْتِي

نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ.

(٤) أَنَّ هَذَا النُّوعَ: يَكُونُ مُسْتَكْبِرًا عَنْ قَبُولِ الْحَقِّ، إِذَا بَيَّنَّ لَهُ، وَقَلِيلٌ الرَّجُوعُ عَنِ

قَوْلِهِ، أَوْ رَأْيِهِ الَّذِي أَخْطَأَ فِيهِ، وَإِذَا رَجَعَ بِزَعْمِهِ، فَإِنَّهُ تَرَاهُ يَلْفُ وَيَدُورُ، بِمِثْلِ: الثَّعْلَبِ

الْمَكَّارِ.

(٥) أَنَّ هَذَا النُّوعَ: يَحِبُّ الظُّهُورَ، وَالشُّهُرَةَ، بَلْ زِدْ عَلَى ذَلِكَ؛ أَنَّهُ مُتَعَصِّبٌ لِرَأْيِهِ،

يَرَى أَنَّهُ دَائِمًا عَلَى الصَّوَابِ، وَغَيْرِهِ عَلَى الْخَطَأِ.

قُلْتُ: وَالْعَجَبُ الْعُجَابُ، أَنْ: «الْجَابِرِيُّ»، بَتَّنَقْصِهِ هَذَا: لـ «كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ» رضي الله عنه،

يَقُولُ هَذَا مَا فَهَمْتَهُ مِنْ كَلَامِهِ، فَهَذَا فَهَمُّكَ السَّقِيمُ لِلنُّصُوصِ، أَهْلَكَ أَنْتَ، وَمَنْ

مَعَكَ فِي الدِّينِ، حَتَّى وَقَعْتُمْ فِي الْبِدْعِ، وَالضَّلَالَاتِ، وَالْجَهَالَاتِ فِي الْمَنْهَجِ.^(١)

(١) حَيْثُ قَالَ الْجَابِرِيُّ: (هَذَا هُوَ مَا فَهَمْتَهُ مِنْ قَوْلِ: «كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ» رضي الله عنه).

قلت: وكون: «الجابري» يفهم من النص فهماً سيئاً، فأفته من فهمه الخاطيء،

فليس ما فهمه هو من ظاهر نص: «كعب بن مالك» رضي الله عنه، ففهمه ليس صحيحاً.^(١)

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا

وَأَقْتَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

* ثم في أثناء تراجعه بزعمه عن قدحه في: «كعب بن مالك» رضي الله عنه، يسقط في هوة

سحيفة، أكبر من أختها، لأن كلمته الأولى يزعم أنها مؤهمة في الطعن في «كعب بن

مالك» رضي الله عنه، وهي في الحقيقة صريحة في الطعن، وليس فيها أي إيهام!

قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

قلت: فعندما تراجع: «الجابري» عن قدحه الأول في «كعب بن مالك» رضي الله عنه،

قدح فيه مرة ثانية؛ بمثل: القدح الأول، ولم يأت بشيء جديد في تراجعه، ممّا يدل

على ضلاله في تراجعه المزعوم.

* وممّا يدل أيضاً أنه ليس بصادق في تراجعه، بل يدور، ويلف، مثل: الثعلب

المكّار في البرية، لم يتراجع إلا بالذم لغيره!، والوقية فيه، وأنه في تراجعه المزعوم

مع أن كعباً رضي الله عنه، لم يقل هذا الكلام، فهو يقدر في: «كعب» رضي الله عنه، بحديث ضعيف شاذ، لم يصح عنه

رضي الله عنه.

والأصل: أن يثبت في صحّة ما نسب إلى: «كعب بن مالك» رضي الله عنه، قبل أن يستدلّ عليه بمثل هذا الكلام

القيح.

(١) وهذا ظن منه، وهو خطأ واضح، فهو أخطأ فيما توهمه، لأن نص: «كعب بن مالك» رضي الله عنه، ليس فيه ما

فهمه: «الجابري» هذا.

يرى نفسه الأمانة بالسوء من الخطأ الذي وقع فيه في حق الصحابي الجليل: «كعب بن مالك» رضي الله عنه، وقد وقع فيه مرة ثانية بالقدح بالضلالة، والعياذ بالله.

فقال الجابري: (خشي أن يموت على الضلالة!)^(١).

قلت: وهذا الكلام هو المعتمد عند: «الجابري» في: «كعب بن مالك» رضي الله عنه، فهو

رجع ينتقسه مرة ثانية بوقاحة، فأبي: رجوع هذا!.

فسبحان مَنْ أوقعك مرة ثانية، بمثل هذا القدح، فهو جدير بمثل القدح الأول:

سواء بسواء، لا فرق في ذلك.

قلت: وهذا بسبب كثرة كذبه، وتمويهه، وتدليسه، ونكوصه، وتلؤنه، وأخذه،

وردّه، وضلاله، وتهجمه.

فانظر إلى أي: هوة سقط هذا الرجل، أبكذبه، وتضليله، وتلبيسه، أم بعظم

غفلته، وشدة حمقه، أم بضحالة عقله، واستفحال جهله.^(٢)

قلت: فالتأويل الفاسد لأي نص؛ مهما صلحت نيّة فاعله، وحسن مقصده، وقد

يعمل المرء بعمل باطل، وهو يظنّ أنه مهتدي.^(٣)

(١) ويزعم: «الجابري» أن هذه العبارة غير مؤهمة في الطعن!، سبحان الله.

بل هذه العبارة صريحة في الطعن أيضاً، فتب إلى الله تعالى عن القدح في صحابة رسول الله ﷺ، ولا تراوغ.

(٢) وقد اجتمع عندي بعد التبع لمنهجه، من سقطاته الكثير، مما لو سطرته لسويته بالقطير، وساويته بالنقى، وسوف ندون سقطاته قريباً.

(٣) فإن: «الجماعة الربيعية» توسّعا في التأويل الفاسد للنصوص، توسّعا غريباً، ولكن: ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ

جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكُّ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

قال تعالى: ﴿وَأِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾

[الزخرف: ٣٧].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَهُمْ فِي

الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤].

قلت: والعبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

قلت: وقد شرح أهل العلم، حديث: «كعب بن مالك» ﷺ، الذي شرحه:

«الجابري»، ولم يفهموه، بهذا الفهم الذي فهمه: «الجابري» هذا، ولم يقل به أحد من

أهل العلم، منهم: الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (ج ٧ ص ٣٤٣)، والحافظ

القسطلاني في «إرشاد الساري» (ج ١٠ ص ٣١٩)، والحافظ الكرمانلي في «لكواكب

الدراري» (ج ١٧ ص ١٤٥)، وغيرهم.

قلت: وشيخنا رحمه الله لما شرح هذه العبارة، تكلم بكلام عام، ولم يتعرض:

«لكعب بن مالك» ﷺ، بكلام خاصة؛ مثل: «الضلالة» ولا غيرها من الألفاظ

المشينة، فافطن لهذا.

قال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في «التعليق على صحيح

البخاري» (ج ٩ ص ٧٠٠): (قوله: (وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمُوتَ، فَلَا يُصَلِّيَ

* ومع هذا؛ فهم: يُنْهَوْنَ فَلَا يَنْتَهُونَ، وَيُنْبَهُونَ، فَلَا يَنْتَبَهُونَ، قد أملي لهم: بانعكاف الجهال عليهم، وتركوا

ما لهم في ذلك، وما عليهم، فمن أقدم على ما ليس له أهلاً من فتياً، أو قضاء، أو تدريس: أثم، فإن أكثر منه،

وأصبر، واستمر، فالويل في الدنيا والآخرة.

عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَأَكُونُ مِنَ النَّاسِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ فَلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا يُصَلِّي،) هذا من أهم الأمور، أنه لو مات قبل أن يتوب ولم يصل عليه النبي ﷺ، أو مات النبي ﷺ على تلك الحال، ولم ينزل وحي بالتوبة عليهم، فإنهم يَيَقُونَ على حالهم إلى الموت، وهذه من الشدة أيضاً؛ لأنها هم للمستقبل). اهـ

قلت: وبعد هذا، فما أحرى الأوصاف بهذا: «الجابري»، التضليل، والتلبيس، والخيانة، أم الجهل، والغفلة، والغرور.

إن مَنْ كان هذا حاله: حقيق؛ بأن يرثى ماله، ويُطرح مقالته، لعل المغرورين به: يكتشفون حقيقته في العلم، فتظهر لهم فعالة سريرته، لأنه ملازم للوقوع في الفتنة جملة وتفصيلاً.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: ٤١].
وقال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤].

قلت: أخي القارئ، فأنت ترى أن: «الجابري» قد اعترف على نفسه، أنه تنقَص: «كعب بن مالك» رضي الله عنه، وقدح فيه، بل اعترف أنه: «أساء أدبه» مع هذا الصحابي الجليل بقوله: (خشي أن يموت هو، أو يموت رسول الله ﷺ، وهو مهجور، لأنه لو مات هو رضي الله عنه، مات مهجوراً، ومات ضالاً مضلاً!).

وما دام اعترف: «بسوء أدبه»^(١)، مع: «كعب بن مالك» ﷺ، إذاً لماذا طعن «الجابري» في الذين انتقدوه في ذلك، ويصفهم بالحاقدين، والمغرضين!: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «منهاج السنة» (ج ٣ ص ١٩٢): (لكن إذا ظهر مبتدع، يقدح فيهم^(٢) بالباطل، فلا بد من الذب عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل). اهـ.

* ثم أخي القارئ: أنت ترى في كلامه في رجوعه المزعوم، أنه يتهم غيره^(٣)، بعدم فهم كلامه في: «سوء أدبه»، مع: «كعب بن مالك» ﷺ، الفهم الصحيح، في شرحه لقصة: «كعب بن مالك» في غزوة تبوك.

قلت: فاعتراف: «الجابري» بخطئه^(٤)، مع ما يزعم أنه أجمل في قدحه في «كعب بن مالك» ﷺ، وفي كلامه فأخطأ.

(١) حيث قال الجابري: (تبين لي أن هذه العبارة مُوهمة، توهم: سوء الأدب!).

(٢) يعني: الصحابة ﷺ.

(٣) والجابري: هو المخطئ، وهذا باعترافه، فكيف لم يفهم الناقد لكلامك في قدحك في: «كعب بن مالك» ﷺ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

(٤) وهذا يدل على أن السامع الذي سمع كلام: «الجابري» في «كعب بن مالك» ﷺ، هو الذي فهم لكلام: «الجابري» الفهم الصحيح، وأنه يعتبر قدحاً في الصحابي.

قلت: إذاً فـ«الجابري» هو المخطئ بلا شك.

* فإذا علمت أيها: «الجابري» أنك أخطأت في حقِّ الصحابي الجليل: «كعب

بن مالك» رضي الله عنه، وهو صادر منك، فلماذا تأتي بتلك المقدمة التي فيها التبرئة لنفسك من الخطأ والزَّلَل، وتحميل غيرك بأنه حمل كلامك على غير وجهه الصحيح، إذاً فلمْ نفسك على هذا الخطأ. ^(١)

فَنَفْسُكَ لَمْ وَلَا تَلِمِ الْمَطَايَا

وَمُتْ كَمَدًّا فَلَيْسَ لَكَ اعْتِدَارُ

* ونصح لك أن تعمل بقول القائل الآخر:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعُوهُ

وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

قلت: وهذا يدلُّ على أن: «الجابري» هو الذي حمل كلام: «كعب بن مالك»

رضي الله عنه، ما لا يتحمل من التَّأْوِيل والاستنباط الباطل، ثم بخبثه حمل منتقديه ما هم منه براء؛ بل رماهم بأنهم من الحاقدين، والمغرضين!.

* فظهر بهذا أن من انتقده، وعدّها زلة كبيرة من: «الجابري»، هو المصيب، لأنَّ

«الجابري» هو الذي فهم لكلام: «كعب بن مالك» رضي الله عنه، على غير وجهه الصحيح. ^(٢)

(١) هكذا يهون أمر: «سوء أدبه»، مع: «كعب بن مالك» رضي الله عنه.

(٢) هذا على فرض صحته، وإلا بينت ضعف هذا القول، وأن: «كعب بن مالك» رضي الله عنه، لم يقله البتة!.

(٣) ثم ما فائدة الكلام يا: «الجابري» في تفريقك، إن مات كعب رضي الله عنه، قبل رسول الله ﷺ، أو بعده، لأن:

«كعب بن مالك» رضي الله عنه، صدق وتاب، وتاب الله عليه، والنبي ﷺ لم يمتهن، وبشره بالتوبة، فلا داعي بمثل هذا

الكلام يُقال في: «كعب» رضي الله عنه.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

قلت: وبهذا يظهر أن تنقصه في «كعب بن مالك» ﷺ، ليس فيه عبارة مُوهمة، كما يزعم: «الجابري»، بل هي قدح صريح منه في الصحابي الجليل، ليس فيها أي إيهام^(١)، فهذا ظاهر أقواله، وفي باطنه أشياء في أخطائه العلمية في الدين.

قال تعالى: ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

* فاللهم فعياذاً بك ممن قصر في العلم والدين بأعه، وطالت في الجهل، وأذنى عبادك حمقه؛ فهو لجهله يرى العلم النافع إساءةً، والسنة بدعةً، والعرف نكراً، ولظلمه يجزي بالحسنة سيئةً كاملةً، وبالسيئة الواحدة عشراً.

قد اتخذ بطر الحق، وغمط الناس سلماً إلى ما يحبه من الباطل ويرضاه، ولا يعرف من المعروف ولا يُنكر من المنكر؛ إلا ما وافق إرادته، وهاتف هواه.

* يستطيل على أولياء الرسول ﷺ، وحزبه بأصغريه، ويجالس أهل الغي، والجهالة، ويزاحمهم بركبتيه، قد ارتوى من ماء آجن^(٢)، وتصلع واستشرف إلى

(١) ومن هنا تعلم أخي القارئ أن الذين انتقدوا: «الجابري» في: «سوء أدبه» مع: الصحابي الجليل، ليسوا من

الحاقدين، والمغرضين، بل هؤلاء انتقدوه نصرة: لـ «كعب بن مالك» ﷺ، ودفاعاً عنه، وقمعاً لزلّة: «عبيد الجابري»، ولكي لا تتخذ ذريعة، لتتقص أهل الجهل لصحابة رسول الله ﷺ، فافهم لهذا ترشد.

(٢) هو: الماء المتغير الطعم واللون.

انظر: «لسان العرب» لابن منظور (ج ١٣ ص ٨).

مراتب الأنبياء، وتطلع؛ يركض في ميدان جهله مع الجاهلين، ويبرز عليهم في الجهالة، فيظن أنه من السابقين.

* وهو عند الله تعالى، ورسوله ﷺ، والمؤمنين عن تلك الوراثة النبوية بمعزل، وإذا أنزل الورثة منازلهم منها؛ فمنزله منها أقصى، وأبعد منزل.

نَزَلُوا بِمَكَّةَ فِي قَبَائِلِ هَاشِمٍ

وَنَزَلْتُ بِالْيَمِينِ أَيْ أَبْعَدُ مَنْزِلٍ

* وعياداً بك ممن جعل الملامة بضاعته، والعدل^(١) نصيحته، فهو دائماً بيدي

في الملامة ويعيد، ويكرر على العدل، فلا يفيد، ولا يستفيد.

* بل عياداً بك من عدو في صورة ناصح، وولي في مسلخ بعيد كاشح، يجعل

عدواته، وأذاه حذراً وإشفاقاً، وتنفيره وتخذيذه إسعافاً وإرفاقاً.

وإذا كانت العين لا تكاد؛ إلا على هؤلاء تفتح، والميزان بهم يخف ولا يرجح،

فما أحرى اللبيب بأن لا يُعيرهم من قبله جزءاً من الالتفات^(٢)، ويسافر في طريق

مقصده بينهم سفره إلى الأحياء بين الأموات.

* وما أحسن ما قال القائل:

وَفِي الْجَهْلِ قَبْلَ الْمَوْتِ مَوْتُ لِأَهْلِهِ

وَأَجْسَامُهُمْ قَبْلَ الْقُبُورِ قُبُورٌ

(١) العدل: اللوم.

انظر: «مختار الصحاح» للرازي (ص ١٧٧).

(٢) فأنظرناهم لعلهم يرجعون، وبالتواصي بالحق يقنعون، أو يتذكرون، فيرعون.

وَأَزْوَاحُهُمْ فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِهِمْ

وَلَيْسَ لَهُمْ حَتَّى الشُّورِ نُشُورٌ^(١)

قلت: فأولئك سُحَقًا لهم سُحَقًا، ومُحَقًا لهم مُحَقًا، وتَعَسًا لهم تَعَسًا،

فأولى لهم ثم أولى لهم.

وهذه تنيهات من رأس القلم؛ لقمع دعاوى من تعدى وظلم، قد ينقلها ناقل،

ويتقبلها قابل، ويتهوك فيها جاهل، فيتحير عاقل، فيصيب قومًا بجهالة؛ فترتد على

مُحدثها، ومُبتدعها بالندامة، والويل يوم القيامة.

فلا تَعْرُنْكُمْ الْبُرْقَةُ؛ فَإِنَّهَا فَجْرٌ كاذِبٌ، ولا تهولنكم المفاجأة، فإنَّ أهل الحديث

ينخلونهم نَخْلًا، فيبقى اللبأ، ويعيش على النَّخَالَةِ دواب.

اللَّهُمَّ: فلك الحمد، وإليك المُشْتَكِي، وأنت المُسْتَعَانُ، وبك المُسْتَعَاثُ،

وعليك التُّكْلَانُ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إِلَّا بِكَ، وأنت حَسْبُنَا ونعم الوكيل.^(٢)



(١) فالجاهلون: موتى قبل موتهم!.

والجهل: هو الموتُ الأكبر!.

(٢) وانظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ج ١ ص ٤٧ و ٤٨).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل على ضعف زيادة: «وما من شيء: أهم إلي من أن أموت، فلا يُصَلِّي علي النبي ﷺ، أو يموت رسول الله ﷺ»، التي استدلت بها: «عبيد الجابري» على رمي: «كعب بن مالك» ﷺ، بالضللال، مما يتبين أن: «الجابري» هذا هو الذي

وقع في الضلالة

عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: فِي قِصَّةِ تَخَلُّفِهِ عَنْ عَزْوَةِ تَبُوكَ: (وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمُوتَ، فَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَكُونَ مِنَ النَّاسِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ، فَلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَوْبَتَنَا عَلَيَّ نَبِيِّ ﷺ).

حديث ضعيف شاذ؛ بهذه الزيادة

أخرجه البخاري في «صحيحه»^(١) (ج ٨ ص ٣٤٣) من طريق إسحاق بن راشد الجَزَرِيِّ، أن الزُّهْرِيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَيَّبَ عَلَيْهِمْ، فَذَكَرَهُ. قلت: وهذا سنده ضعيف، فيه إسحاق بن راشد الجَزَرِيُّ، وهو وإن كان ثقة، إلا أنه في حديثه عن الزُّهْرِيَّ الوهم، ولا يقبل من حديثه عن الزُّهْرِيَّ؛ إلا ما وافقه عليه الثَّقَاتُ الحُفَّاظُ.^(٢)

(١) وقد رواه البخاري في «صحيحه» من وجوه كثيرة عن الزُّهْرِيَّ، من غير هذا الوجه: (٢٧٥٧)، و(٢٩٤٧)، و(٢٩٤٨)، و(٢٩٥٠)، و(٣٠٨٨)، و(٣٥٥٦)، و(٣٨٨٩)، و(٣٩٥١)، و(٤٤١٨)، و(٤٦٧٣)، و(٤٦٧٦)، و(٤٦٧٧)، و(٤٦٧٨)، و(٦٢٥٥)، و(٦٦٩٠)، و(٧٢٢٥).

(٢) وانظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢ ص ٤٢١)، و«تحفة الأشراف» له (ج ١٢ ص ٢٨)، و«هدى الساري» لابن حجر (ص ٣٨٩)، و«تهذيب التهذيب» له (ج ١ ص ٣٠٣).

* وهذا الحديث، بهذا اللفظ، لم يُوافقه عليه الثُّقات الأثبات، فالإسناد يتعبر شاذًّا، وكذلك متنه.

إِذَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدِ الْجَزْرِيِّ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، فَلَا يَحْتَجُّ بِهِ، وَإِنْ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ.^(١)

قال الحافظ ابن حجر في «هدى الساري» (ص ٣٨٩): (غالب ما أخرج له البخاري، ما شاركه فيه غيره عن الزُّهري، وهي مواضع يسيره).

وقال الحافظ محمد بن يحيى الذُّهليُّ: (هو مُضطرب في حديث: الزُّهري).^(٢)

وقال الحافظ النَّسائي في «السُّنن الكبرى» (ج ٣ ص ٤٠٧): (إسحاق بن راشد: ليس بذاك القويِّ في الزُّهريِّ).

وأقره الحافظ المزيُّ في «تُحفة الأشراف» (ج ١٢ ص ٢٨).

وقال الحافظ ابن خزيمة؛ عن الجَزْرِيِّ: (لا يحتج بحديثه).^(٣)

وقال ابنُ الجُنَيْدِ في «سُؤالاته» (ص ٢٠٩): قال يحيى بن مَعِين؛ عن إِسْحَاقِ بْنِ رَاشِدٍ: (ليس هو في الزُّهريِّ بذاك).

قلت: لذلك لم يرو الإمام مسلم في «صحيحه» عن إِسْحَاقِ بْنِ رَاشِدِ الْجَزْرِيِّ، بسبب ضعفه من جانب حفظه.

(١) فلم يتابعه أحد على هذا اللفظ من الثُّقات، فتنبه.

(٢) نقله عنه ابن حجر في «هدى الساري» (ص ٣٨٩).

(٣) ذكره المزيُّ في «تهذيب الكمال» (ج ٢ ص ٤٢١).

* فهذا الحديث يعتبر شاذاً بهذه الزيادة، لأن إسحاق بن راشد الجزري خالف

من هو أوثق منه في الحديث^(١)، فلا يحتج بهذا اللفظ في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

فَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله قَالَ عَنِ الشَّاذِّ: (وَهُوَ أَنْ يَرَوِيَ الثَّقَةَ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا

رَوَى النَّاسُ).^(٢)

وقال الإمام الشافعي رحمته الله في «الأمم» (ج ٧ ص ٣٨١): (وَالشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ، لَا

يُؤْخَذُ بِهِ).

وقال الحافظ الحاكم رحمته الله في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٩): (الشَّاذُّ مَا

انفرد به ثقة، وليس له أصل بمتابع).

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «نزهة النظر» (ص ٩٨): (الشَّاذُّ: مَا رَوَاهُ

المقبول مخالفاً، لِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ).

(١) وانظر: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص ١٥٩)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ١١٩)،

و«جامع الأصول» لابن الأثير (ج ١ ص ١٧٧)، و«فتح المغيب» للسخاوي (ج ١ ص ١٨٥)، و«توضيح

الأفكار» للصنعاني (ج ١ ص ٣٧٧)، و«قواعد التحديث» للقاسمي (ص ١٣٠).

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ج ١ ص ٤١٩)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٩)، والبيهقي

في «معرفة السنن» (ج ١ ص ٨١ و ٨٢)، والخليلي في «المنتخب من الإرشاد» (ج ١ ص ١٣)، وابن أبي حاتم في

«آداب الشافعي» (ص ٢٣٣).

وإسناده صحيح.

قلت: انفرد بهذا اللفظ: إسحاق بن راشد الجَزْرِيُّ، ولم يُتَابِعْ عليه، وهو ثقة؛ إلا أنه جاء بما شَدَّ فيه، وأُنكِرَ عليه.

فهو حديث شاذٌّ، وهو خلافُ ما رواه الثقات الأثبات في قصة الثلاثة، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

لذلك قال الحافظ ابنُ حجر في «التقريب» (ص ١٢٨): (إسحاق بن راشد الجَزْرِيُّ، ثقة: في حديثه عن الزهري، بعض الوهم).

* وحديث: توبة كعب بن مالك، وصاحبيه رضي الله عنهم، أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٧٦٩) من طريق يونس عن ابنِ شَهَابٍ به، ولم يذكر هذه الزيادة: (وَمَا مِنْ شَيْءٍ: أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمُوتَ، فَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، مما يدل على شذوذها.

* ثم هذه الرواية: وقع فيها اضطراب: فرواية: (فلا يكلمني أحد منهم، ولا يصلي عليّ).

وفي رواية: (ولا يسلم عليّ)، بدل يصلي.

وفي رواية: (فلا يكلمني أحد منهم، ولا يسلمني).^(١)

* وهذا الاضطراب: علة أخرى في هذا الحديث.



(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ٨ ص ٣٤٣)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (ج ١٠ ص ٣١٩).

فتاوى

العلماء: من أهل السنة والجماعة؛

في الردِّ على: «عبيد الجابري»

في

تنقصه صحابة رسول الله ﷺ

وهم:

فضيلة العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ،

وفضيلة العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان،

وفضيلة العلامة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوى

فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ

في

الردّ على: «عبيد الجابري» في تنقصه

لكعب بن مالك رضي الله عنه

* سئل: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، يقول أحدهم في «شريط» له، وهو يشرح قصة: «كعب بن مالك رضي الله عنه» خشي أن يموت هو، أو يموت الرسول ﷺ، وهو مهجور، لأنه لو مات، مات مهجوراً، مات ضالاً مُضالاً؟.

فأجاب فضيلته: (الكلام هذا خطأ، من هو الذي يقول هذا الكلام، السائل: هذا رجل في «المدينة» يقال: له «عبيد بن عبد الله الجابري»، الشيخ: هذا كلام باطل^(١)). اهـ



(١) «قناة أهل الحديث»، بعنوان: «ردّ كبار العلماء على: «عبيد الجابري»، لتتقصه صحابة النبي ﷺ»، سنة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوى

فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

في

الرد على: «عبيد الجابري» في تنقصه

لكعب بن مالك ؓ

سئل: الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، عن رجل يقول، عن: «كعب بن مالك

رضي الله عنه» خشي أن يموت هو، أو يموت الرسول ﷺ، وهو مهجور، لأنه لو مات، مات مهجوراً، مات ضالاً مُضالاً؟.

فأجاب فضيلته: (من الذي يقول هذا الكلام، فقال السائل: هذا: «عبيد بن عبد

الله الجابري»؛ الشيخ: نعم هذا، اتركه، هذا الكلام ليس بصحيح) (١). اهـ.



(١) «قناة أهل الحديث»، بعنوان: «رد كبار العلماء على: «عبيد الجابري»، لتنقصه صحابة النبي ﷺ»، سنة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوى

فضيلة الشيخ: صالح بن محمد اللحيدان

في

الرد على: «عبيد الجابري» في تنقصه

لكعب بن مالك

سئل: الشيخ صالح بن محمد اللحيدان، يقول أحدهم في: «شريط» له، وهو يشرح قصة: «كعب بن مالك رضي الله عنه» خشي أن يموت هو، أو يموت الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو مهجور، لأنه لو مات، مات مهجوراً، مات ضالاً مُضالاً؟.

فأجاب فضيلته: (لقد عرفنا أن «كعب بن مالك رضي الله عنه» أنزل الله تعالى توبته في القرآن، فلا نقول: «لو»، «لو» ليس لها معنى^(١).) اهـ



(١) «قناة أهل الحديث»، بعنوان: «رد كبار العلماء على: «عبيد الجابري»، لتنقصه صحابة النبي صلى الله عليه وسلم»، سنة:

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
٥	أتباع: «الفرقة الربيعية» وتنقصهم صحابة رسول الله؛ بتأويلاتهم الفاسدة في شروحهم للكتب؛ فهذا عقابهم في الدنيا.....	(١)
٧	فتوى العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني في وجوب الإنكار على المخالف للشرع.....	(٢)
٨	فتوى العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ في من يعاند ويخالف أدلة الكتاب والسنة، بأقوال ضعيفة، تنسب للعلماء، الأولى به أن يساس، بسياسة الحيوانات.....	(٣)
٩	درة نبوية في الصحابة الكرام.....	(٤)
١٠	المقدمة.....	(٥)
١٢	ذكر الدليل على أن من تنقص الصحابة، أو تنقص لعدد منهم، أو لواحد منهم، أو تأول القبيح في قصصهم؛ فإن هذا يعتبر سائياً، شامئاً؛ لهم، ووقع في المحرم سواء: يشعر، أو لا يشعر، وسواء: بجهل، أو بعلم، أو بعمد، إلى أن يتوب إلى الله تعالى توبة نصوحاً من تنقصه للصحابة، ويستغفر لهم، ويذكر محاسنهم، وينصرهم ويدافع عنهم في الدين، فإن لم يفعل فاتهمه على الإسلام، ووقع عليه الوعيد الشديد في الدنيا والآخرة.....	(٦)

- (٧) ذكر الدليل على جهل، وجرأة، وسوء أدب عبيد الجابري في طعنه ٢١
 في أصحاب رسول الله، وتأول القبيح في قصصهم، ولا يعذر بجهله
 في تنقُّصهم، والرَّد عليه في ذلك جملةً وتفصيلاً، بل دفاعاً علمياً
 عن أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام.....
- (٨) ذكر الدليل على طعن: «عبيد الجابري» في: «كعب بن مالك» مرّة ٤١
 ثانية، وكشف، تناقضه، وتلاعُبه، وتدليسهِ، فيما أسماه بالتراجع
 عن: «سوء أدبه»، مع: الأصحابي الجليل: «كعب بن
 مالك».....
- (٩) ذكر الدليل على ضعف زيادة: «وما من شيء: أهم إليّ من أن ٥٧
 أموت، فلا يُصَلِّي عليّ النبي، أو يموت رسول الله»، التي استدل
 بها: «عبيد الجابري» على رمي: «كعب بن مالك»، بالضلّال، مما
 يتبين أن: «الجابري» هذا هو الذي وقع في الضلالة.....
- (١٠) فتوى فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ في الردّ على: ٦٢
 «عبيد الجابري» في تنقُّصه لكعب بن مالك.....
- (١١) فتوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان في الردّ على: «عبيد ٦٣
 الجابري» في تنقُّصه لكعب بن مالك.....
- (١٢) فتوى فضيلة الشيخ: صالح بن محمد اللّحيدان في الردّ على: «عبيد ٦٤

..... الجابري» في تنقُّصه لكعب بن مالك

